الإدارة المالية لصناديق التقاعد في الجزائر–دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة-

Financial management of pension funds in Algeria -Case study of the National Pension Fund in Constantine-

صراح بن لحرش*

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي –الجزائر–

Benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 15 /10/ 2022 تاريخ القبول: 08 /11/ 2022 تاريخ النشر: 31 /12/ 2022

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الإدارة المالية لصناديق التقاعد بالجزائر؛ الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS وCASNOS)، الصندوق الوطني الخاص بالإطارات السامية في الدولة (FSR).

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف نظام التقاعد المتبع في الجزائر ، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل واقعه أين تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة CNR.

توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج، أهمها أن تمويل نظام التقاعد في الجزائر يمول من اشتراكات العمال والموظفين، وتساهم الدولة أيضا بشكل كبير في إيرادات صناديق التقاعد وتحاول تغطية العجز الموجود نظرا للتزايد الكبير لعدد المتقاعدين في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المالية، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للإطارات السامية، الجزائر.

تصنيف *JEL*: H55 ;D57

Abstract :

This research aims to study the reality of the financial management of pension funds in Algeria; The National Pension Fund (CNR), the National Social Security Fund (CNAS and CASNOS), the Special Retirement Fund for Senior Officials of the State (FSR).

In order to achieve the objectives of this research, the descriptive method was relied by describing the retirement system followed in Algeria, as well as the analytical method to analyze its reality, where the field study was conducted at the level of the National Pension Fund in Constantine State.

This research reached a number of results, the most important of which is that the retirement system in Algeria is financed by the contributions of workers and employers, and the state also contributes significantly to the revenues of pension funds and is trying to cover the existing deficit due to the large increase in the number of retirees in recent years.

Keywords: Financial Management, The National Pension Fund, The National Social Security Fund, The Special Retirement Fund for Senior Officials of the State, Algeria.

JEL classification codes: H55 ;D57

*المؤلف المرسل: صراح بن لحرش، Benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

مقدمة:

يعتبر نظام التقاعد ذا أهمية كبيرة في حياة العامل لأنه يحميه و يؤمنه ضد مخاطر عديدة كالشيخوخة ، المرض ، العجز ، الوفاة ، الأمراض المهنية وحوادث العمل، فهو ضروري جدا من الناحية النفسية خاصة بالنسبة للعامل، حيث يوفر الراحة و الاطمئنان له.

نظام التقاعد في الجزائر على غرار أنظمة التقاعد العالمية له خصائصه وشروطه اللازمة، وكما تواجهه بعض المشاكل المالية التي تستدعي تدخل الدولة لحلها.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية البحث على النحو الآتي:

- ما هو واقع الإدارة المالية لنظام التقاعد في الجزائر ؟

فرضية البحث

- اشتراكات العمال مصدرا هاما من مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر ولكنها لا تكفي لسد كل إلتزاماته.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها في الآتي:

- التطرق إلى أهم التغيرات الحديثة التي طرأت على نظام التقاعد في الجزائر؛
- تحليل وفهم القواعد والشروط الأساسية المطبقة في نظام التقاعد الجزائري؛
- تحليل واقع الإدارة المالية لنظام التقاعد في الجزائر.

منهج البحث

من أجل تحقيق هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف نظام التقاعد المتبع في الجزائر والتطرق لأهم عناصره الأساسية من شروطه وأهدافه ومختلف الهياكل المكلفة بتسييره، وكذا تحليل واقع إدارته المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة.

هيكل البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيمه على النحو الآتي:

- ماهية نظام التقاعد في الجزائر؛
- الهياكل المكلفة بتسيير نظام التقاعد في الجزائر؛
- دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة.

I- ماهية نظام التقاعد في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم، أنواع وأهداف نظام التقاعد.

1. مفهوم التقاعد

يعرف التقاعد لغة بأنه هو مصدر للفعل "قعد" والفعل معناه كان واقف فجلس، (المنجد في اللغة والإعلام، 2005، صفحة 325)، وتقاعد الرجل عن الأمر أي لم يهتم به، وجاء في المعجم الوسيط: تقاعد الموظف عن العمل، أي أحيل على المعاش (جعيجع، 2003/2002، صفحة 34).

وبالنسبة للتنظيم القانوني الدولي فيعرف التقاعد على أنه نهاية العمل بالنسبة للعامل أي نهاية المدة القانونية للحياة المهنية للعامل وتختلف قواعده وأحكامه من دولة إلى أخرى (جعيجع، 2003/2002، صفحة 36).

وبالنسبة للدولة الجزائرية فهي تقر بأحقية العامل في الحصول على التقاعد كما جاء في الجريدة الرسمية " للموظف حق في الحماية الاجتماعية والتقاعد في إطار التشريع المعمول به" (الجريدة الرسمية، 2005، صفحة 06).

2. أنواع أنظمة التقاعد في الجزائر

هناك خمسة أنواع للتقاعد، يمكن شرحها في الآتي:

1.2 التقاعد الكلي (العادي)

هو نوع من أنواع التقاعد ويعد جزء من الحقوق الاجتماعية والمهنية للعامل ويتأثر بالظروف الاجتماعية للدولة، حيث تختلف أحكامه وقواعده من دولة لأخرى ويمكن للدولة الاعتماد على نظام موحد أو قد تعتمد على عدة أنظمة للتقاعد تختلف من نشاط لآخر ومن قطاع لأخر، وبالنسبة للجزائر وحسب المادة 10 من القانون 12/83 المعدلة للمادة 3 عن الأمر 03/97 المؤرخ في 31 ماي 1997، لا تكون الإحالة على التقاعد إلا بقرار المستخدم وبناء عن طلب المعني سواء كان رجلا أو امرأة ولا يمكن للمستخدم اتخاذ القرار إلا أن توفرت الشروط التالية:

- شرط السن: ففي الجزائر مثلا يشترط بلوغ المرأة سن 55 سنة، أما الرجل فيجب أن يبلغ سن 60 سنة.
- شرط مدة الخدمة ومدة دفع الاشتراكات: والتي في النظام المعمول به في الجزائر يجب أن تصل لمدة 15 سنة عمل على الأقل؛

2.2 التقاعد المسبق

تم استحداث هذا النوع من التقاعد بموجب المرسوم التشريعي 10/94 المؤرخ في 26 مايو سنة 1994 المتعلق بالتقاعد المسبق، حيث يمكن أن يحال الموظف عليه إذا فقد شغله بصفة لا إرادية بسبب

إعادة ضبط مستويات الشغل التي تقررها الحكومة حسب نص المواد: 4،3،2،1 من المرسوم317/98 المؤرخ في 1998/10/03 المتضمن توسيع التقاعد المسبق لموظفي المؤسسات والإدارات العمومية. وهناك شروط لهذا النوع من التقاعد يجب أن تتوفر فيه:

- أن يبلغ الموظف من العمر على الأقل 50 سنة إذا كان ذكر، و 45 سنة إذا كانت أنثى؛
- أن يكون قد عمل على الأقل 20 سنة؛
- أن يكون دافعا لاشتراكات الضمان الاجتماعي 10 سنوات على الأقل؛
- أن يكون ضمن قامة الموظفين الذين وضعوا للإحالة على التقاعد المسبق؛
- عدم الاستفادة من أي دخل عائد من أي نشاط مهني أخر.

للإشارة فقد ألغت الحكومة الجزائرية العمل بهذا النوع من التقاعد بموجب القانون 16-15، نتيجة للأزمات التي طالت الصندوق الوطني للتقاعد، والجديد في ذلك أنه قد أصدرت الحكومة الجزائرية في شهر أوت المنصرم في العدد الأخير (53) للجريدة الرسمية بأنه يحق للعمال الذين كانوا يعملون في مؤسسات اقتصادية أعلنت إفلاسها أو اضطرت إلى تخفيض عدد عمالها نتيجة أزمة مالية، أو صدرت في حقها متابعات قضائية (في إطار قضايا الفساد مثلا) أن يستفيدوا من مزايا معينة لاسيما التأمين على البطالة والتقاعد المسبق (الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، 2022، صفحة 11).

3.2 التقاعد النسبي

هذا النوع من التقاعد تم إلغاؤه من قبل الحكومة الجزائرية بموجب القانون 16-15، ولقد كان يحتسب على أساس مدة العمل التي قضاها الموظف سواء في الإدارة العمومية، أو تم جمعها باحتساب مجموعة مدة العمل الفعلية التي قضاها سواء لدى القطاع العام أو القطاع الخاص قبل التحاقه بالوظيفة العمومية، ولقد تم استحداث هذا النوع من القطاع بموجب لأمر 13/97 المؤرخ في 31 مايو 1997 المتعلق بالتقاعد. ومن شروط الاستفادة من معاش التقاعد النسبي الآتي:

- بلوغ السن 50 سنة على الأقل بالنسبة للرجل الموظف و45 للمرأة؛
- العامل الفعلي للموظف 20 سنة وبالنسبة للمرأة 15 سنة؛
- طلب خطي من الموظف يعلن فيه رغبته في الحصول على التقاعد النسبي.

4.2 التقاعد دون شرط السن

هذا النوع من التقاعد أيضا تم إلغاؤه من قبل الحكومة الجزائرية بموجب القانون 16-15، وينص هذا النوع التقاعد على أنه إذا قام العامل بالاشتراك لدى الصندوق الوطني للتقاعد CNR يستفيد منه لمدة 32 سنة كاملة، يمكنه أن يتقدم بطلب الإحالة على التقاعد حتى ولو كانت للعامل أقل من 60 سنة. ومن شروطه:

- استقاء 32 سنة عمل مع دفع اشتراكات ضمان اجتماعي؛
- يكون الإحالة على التقاعد بطلب من المعني بالأمر.

5.2 التقاعد غير المباشر المنقول

توجد حالتان في هذا النوع من التقاعد؛ وتتعلق الأولى بوفاة المؤمن له وهو متحصل على معاش، وأما الثانية فتتعلق بوفاة المؤمن له قبل الحصول على معاش التقاعد، وكلا الحالتين لهما نفس الشروط:

- على ذوي الحقوق أن يقدموا طلبهم للصندوق الوطني للتقاعد؛
- تكوين الملف الضروري للحصول على المعاش؛
- على الزوج أن يثبت شرعية الزواج؛
- أن لا يكون الزوج مطلق؛
- بالنسبة للأرملة ألا تكون أعادت زواج.

3. أهداف نظام التقاعد

يهدف نظام التقاعد إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تلخيصها في الآتي:

- تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ حيث يحصل المؤمن له على معاش التقاعد بعد مساهمته بجزء من راتبه في دفع حق الاشتراكات الاجتماعية.
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروة؛ حيث أن نظام التقاعد يضمن مردودا للمؤمن له على مدى فترة حياته وذلك في إطار سياسة توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني (المرسوم التشريعي رقم 9-10، 1994).
- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار أموال الاحتياطي من الصندوق الوطني للتقاعد.
- حماية الموظف وتأمينه ضد العجز والمخاطر المستقبلية، وكذا تحريره من شبح الخوف على مستقبله ومستقبل أسرته.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستثمار في الاحتياطي من الاشتراكات الاجتماعية في أنظمة التقاعد.
- التخفيف من الأعباء المالية للدولة عن طريق تحمل صناديق التقاعد جزء من نفقات الحماية الاجتماعية.
- تحقيق الاعتناء المعنوي والنفسي بهذه الفئات من المجتمع.

II- الهياكل المكلفة بتسيير نظام التقاعد في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء إلى مختلف الصناديق المكلفة بتسيير نظام التقاعد في الجزائر كالصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS وCASNOS، الصندوق الخاص بمعاشات الإطارات السامية في الدولة.

1. الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)

هو هيئة عمومية ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي، ويتكفل بتسيير المنح وكذا المعاشات لفائدة المتقاعدين من كل القطاعات، ويعمل على ضمان الأجر المالي لمختلف الشرائح العمالية التي كانت تساهم باشتراكات في حدود الشروط المقبولة للحصول على أجر أو منحة التقاعد (الصندوق الوطني للتقاعد، 2020). ومن مهامه:

- تسيير أجور ومنح التقاعد إضافة إلى أجور ومنح ذوي الحقوق؛
- تسيير الأجور ومنح التقاعد والمعاشات بسند تشريع الفاتح من يناير 1984 إلى غاية نفاذ حقوق المستفيدين؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة وحل النزاعات وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التقاعد؛
- تطبق الأحكام المتعلقة بالتقاعد ونصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتأمين الاجتماعي؛
- القيام بإعلام المستفيدين والمستخدمين وتوفير كافة المعلومات؛
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة والنجدة بتطبيق المادة 52 من القانون رقم 83-12 المؤرخ في 04 جانفي 1992 رقم 09.

2. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)

هو مؤسسة عمومية تسير وفقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أقدم صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري، يقوم بتحصيل اشتراكات الصندوق الوطني للتقاعد CNR وCNAC ومن مهامه: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1992)

- تسيير أداء التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز، الوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية.
- تسيير نفقات التعويضات.
- تسجيل وترقيم العمال الأجراء.

- تنظيم وترقية المراقبة الطبية.
- إنشاء مؤسسات ذات طابع صحي واجتماعي.
- حل المنازعات لمختلف اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- تسيير المنح العائلية لحساب الدولة.
- إعلام وتوعية أرباب العمل والعمال المستفيدين بضرورة الانخراط في النظام.

3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في يناير 1992، وهو المسؤول عن الحماية الاجتماعية للفئات المهنية ذاتية العمل التي تنتمي للصندوق، ومن مهامه:

- تنسيق وتنظيم وممارسة الرقابة الطبية.
- إدارة المنافع العينية والنقدية من التأمين الاجتماعي للعمال الغير أجراء؛
- تسجيل الأشخاص المؤمن عليهم اجتماعيا؛
- ضمان تحصيل الاشتراكات؛
- تسيير منح التقاعد المؤمنين الذين ينتمون لهذا الصندوق.

4. الصندوق الخاص بمعاشات الإطارات السامية في الدولة (FSR)

هو هيئة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي دون شخصية معنوية، وتتكفل بمهمة تسيير وتصفية ودفع معاشات تقاعد الإطارات السامية في الدولة ومن في حكمها دون غيرهم من الفئات، ويتلقى تمويله من اشتراكات المستفيدين منه التي يتم تحويلها من ميزانية هيئة الضمان الاجتماعي (بن زيطة، 2021،، صفحة 200)، فضلا عن اقتطاع إضافي مباشر من راتب الموظف أثناء النشاط بنسبة 1%، ولكن الجزء الأكبر يأتي مباشرة من الميزانية العامة للدولة، وبالضبط من باب التكاليف المشتركة، وهو الباب الذي يظهر مستقلا في قوانين المالية السنوية ولا يندرج تحت أية دائرة وزارية أو هيئة عمومية. وللاستفادة من مزايا هذا الصندوق يشترط توفر شرطين أساسيين:

- شرط ممارسة وظيفة بصفة إطار سامي؛ لقد تعددت النصوص التنظيمية التي تحدد المقصود بصفة الإطار السامي، وهذا عن طريق تعدد الوظائف والممارسات وكذا المسؤوليات نذكر على سبيل المثال الوزراء، إطارات الأجهزة الإدارية المركزية المختلفة (كمدير الديوان، رئيس الديوان، الأمين العام، المفتش العام، المدير العام، المدير، نائب المدير)، مسؤولو

الهيئات الاستشارية، السفراء والقناصل، مدراء المؤسسات الوطنية، النواب وأعضاء مجلس الأمة ...إلخ.

- شرط الأقدمية؛ حسب المرسوم رقم 83-617 يشترط أن يتوفر الإطار المرشح للتقاعد على أقدمية 20 سنة خدمة فعلية ومنها 10 سنوات على الأقل خدمة يكون قد قضاها الإطار في هياكل الحزب (سابقا) أو الدولة وتعتبر هذه الأقدمية شرط إجباريا وأساسيا للاستفادة من خدمات الصندوق (الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم، رقم 83-617، 1983)، ولكن يبقى هذا الشرط غير موضح بشكل دقيق في مختلف المصادر الرسمية، فهناك من يستفيد من مزايا الصندوق فقط بعد ممارسته لوظيفته لمدة 6 أشهر فقط.

III- دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة

1. طرق تمويل الصندوق الوطني للتقاعد CNR

يمول الصندوق الوطني للتقاعد من اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، الدولة، بالإضافة إلى بعض مصادر تمويل ثانوية كغرامات التأخير عن دفع الاشتراكات (CNAS).

1.1 اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

تعتبر هذه الاشتراكات مصدرا أساسيا في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد وتتمثل في اشتراكات يدفعها العامل الأجير، صاحب العمل وكذلك حصة الخدمات الاجتماعية وتوزع كالاتي:

- 25 % على نفقة صاحب العمل؛
- 9 % بالنسبة لحصة الأجير؛
- 0.5% بالنسبة لحصة الخدمات الاجتماعية.

ويتم الاستفادة من هذه الاشتراكات لتمويل كل الأداءات للمؤمنين من جهة و لذوي الحقوق من جهة أخرى، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 19 ذو القعدة 1436 الموافق ل 3 سبتمبر 2015 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 94- 187 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المحدد لتوزيع نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي، فإنها توزع كالآتي:

الجدول رقم (01) توزيع نسب اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم	الحصة التي يتكفل بها الأجير	الحصة التي يتكفل بها صندوق الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	% 11.50	%1.50	-	%13
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	-	-	%1.25
التقاعد	%11	%6.75	%0.50	%18.25

التأمين عن البطالة	%1	%0.50	-	%1.50
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	-	%0.50
المجموع	%25	%9	%0.50	%34.50

المصدر: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2015، صفحة 09).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء يمول نظام التقاعد بنسبة 18.25 % والتقاعد المسبق بنسبة 0.50 %، حيث تكون النسبة الاجمالية لتمويل الاشتراكات للصندوق الوطني للتقاعد هي 18.75 %. وفي الآتي سنوضح الحصة التي يتكفل بها المستخدم أو رب العمل.

الشكل رقم (01) : الحصة التي يتكفل بها المستخدم

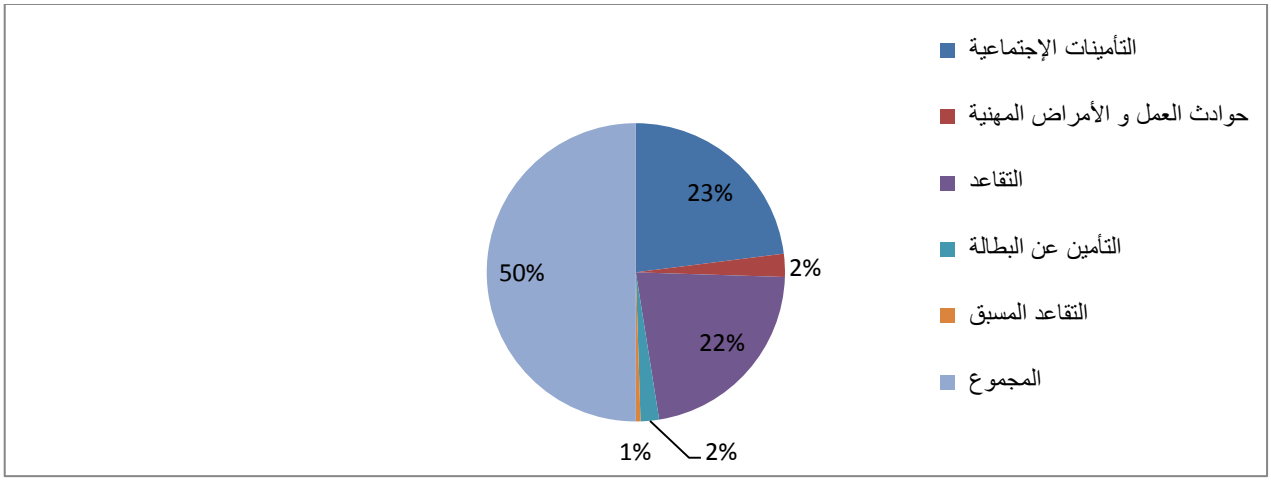

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2015، صفحة 09).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة التأمينات الاجتماعية و التقاعد تحتل النسبة الأكبر في النسبة التي يتكفل بها المستخدم وذلك بنسب متساوية تقريبا 23% و 22%، أما حوادث العمل والأمراض المهنية ،التأمين عن البطالة ،التقاعد المسبق فهي تحتل نسب جد ضئيلة تصل في مجموعها إلى الترتيب : 2,5%.

2.1 الدولة

تعتبر الدولة داعما رئيسيا للصندوق الوطني للتقاعد، وتقوم بتمويله عن طريق الصندوق الوطني للاحتياط، و إذا لم يستطع الصندوق الوطني للتقاعد تغطية كل نفقاته، فإن المديرية العامة للتقاعد تتدخل وهذا من خلال الاعانات التي تقدمها أو من خلال تقديم قروض.

2. إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة 2010-2021

تمثل مجموع إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 حوالي 311.000.000.00. 150 دج، موزعة على النحو الآتي:

الجدول رقم (02): الإيرادات السنوية للصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة

السنة	مجموع الاشتراكات	مساهمات الدولة	مجموع الإيرادات
2010	4950.000.000.00	396.000.000.00	5346.000.000.00
2011	5450.000.000.00	407.000.000.00	5857.000.000.00
2012	6700.000.000.00	1205.000.000.00	7905.000.000.00
2013	7245.000.000.00	2009.000.000.00	9254.000.000.00
2014	8200.000.000.00	3260.000.000.00	11.460.000.000.00
2015	8900.000.000.00	3555.000.000.00	12.455.000.000.00
2016	9200.000.000.00	3731.000.000.00	12.931.000.000.00
2017	10.120.000.000.00	4003.000.000.00	14.123.000.000.00
2018	11.479.000.000.00	4638.000.000.00	16.117.000.000.00
2019	12.179.000.000.00	4918.000.000.00	17.097.000.000.00
2020	12.579.000.000.00	5123.000.000.00	17.702.000.000.00
2021	12.795.000.000.00	7269.000.000.00	20.064.000.000.00

المصدر: معلومات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد –قسنطينة-

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن المبالغ المحصلة من الاشتراكات أكبر من المقدمة من قبل الدولة، كما أن الإيرادات في وتيرة متزايدة يرفقها زيادة في نفقات الصندوق، كما تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الكبيرة لصندوق التقاعد تأتي من اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

في الآتي سنوضح عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة:

الجدول رقم (03): عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة

السنة	عدد المنتسبين
2010	**25880**
2011	**26810**
2012	**28712**
2013	**30899**
2014	**32877**
2015	**48572**
2016	**51871**
2017	**53437**
2018	**65150**
2019	**66986**
2020	**67688**
2021	**78228**

المصدر: معلومات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد –قسنطينة-

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للتقاعد في السنوات الأولى يتزايد بوتيرة بطيئة ليصل في سنة 2014 الى **32877** مشترك، ثم يصبح عددهم يتزايد بوتيرة متزايدة منذ سنة 2015 .

3. نفقات الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة 2010-2021

تتنوع نفقات الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة بين معاشات المتقاعدين والتي بلغت حوالي 3.599.115.300.63 دج خلال شهر مارس الماضي 2022 وأجور المستخدمين، وشراء عتاد و لوازم تسيير المصالح ومصاريف ملحقة؛ وهي عبارة عن مصاريف عادية كأي مؤسسة مثل الضرائب والرسوم، الفواتير (الكهرباء ، الغاز) ، فاتورة الهاتف (الفاكس)...إلخ، وكذلك جزء من نفقات الصندوق يحول إلى استثمارات؛ وذلك حسب وضعية الصندوق الاقتصادية فقد يقوم مثلا بشراء استثمارات جديدة (شراء العتاد ، بنايات جديدة).

كما تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الدولة دائما ما يتم بها تغطية العجز الحاصل في ميزانية الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة، نتيجة للتزايد الكبير في عدد المتقاعدين في السنوات الأخيرة.

IV- الخاتمة

من خلال قيامنا بهذا البحث والذي يتعلق بدراسة واقع الإدارة المالية لصناديق التقاعد بالجزائر؛ الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNASوCASNOS)، الصندوق الوطني الخاص بالإطارات السامية في الدولة (FSR)، توصلنا إلى عدة نتائج، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تعتمد الدولة الجزائرية على نظام التقاعد الكلي، وقد ألغت كل أنظمة التقاعد الأخرى التي كان معمولا بها من قبل، وذلك بموجب القانون 16-15؛
- تعتمد الدولة على الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني الخاص بالإطارات السامية في الدولة كهياكل رسمية لتسيير معاشات التقاعد في الجزائر؛
- يمول نظام التقاعد في الجزائر من اشتراكات العمال والموظفين، وتساهم الدولة أيضا بشكل كبير في إيرادات صناديق التقاعد؛
- يتزايد عدد المستفيدين من الصندوق الوطني للتقاعد بوتيرة متسارعة خاصة في السنوات الأخيرة؛

- تحاول الدولة من خلال مساهماتها التي تمنحها للصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة تغطية العجز الموجود في ميزانيته نظرا للتزايد الكبير لعدد المتقاعدين.

كما يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:

- البحث عن طرق واستراتيجيات جديدة من شأنها أن تزيد من حجم إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد وبالتالي تغطية العجز الذي يعاني؛ كتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل عددا أكبر من أفراد المجتمع؛
- يجب تنويع مصادر إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة، كالقيام بعمليات استثمارية مربحة؛
- القضاء على المركزية في اتخاذ القرار، وهو ما من شأنه أن يمنح للصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة الحرية في إدارة أمواله والتي تمكنه من تحقيق اهدافه.

V- المراجع

- الجريدة الرسمية ,2005) .يوليو .(5القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية .*المادة من الأمر .46 ,03-06*.
- الجريدة الرسمية الجزائرية ,1983) .أكتوبر .(31المرسوم، رقم .617-83/*المادة الأولى*.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (جويلية, 1992). التنظيم الإداري لهيكل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (03 سبتمبر, 2015). *47*. الجزائر.
- الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية. (04 أوت, 2022). المادة 11. *53*. الجزائر، الجزائر.
- الصندوق الوطني للتقاعد. (2020). تاريخ الاسترداد 13 10, 2022، من الصندوق الوطني للتقاعد: www.cnr.dz
- المرسوم التشريعي رقم 9-10. (26 ماي, 1994). قانون التقاعد. الجزائر.
- المنجد في اللغة والإعلام. (2005). *المنجد في اللغة والإعلام* (الإصدار 41). بيروت، لبنان: دار المشرق.
- حسين جعيجع. (2003/2002). النظام القانوني لتقاعد في الجزائر. الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الهادي بن زيطة. (2021،). أحكام تقاعد الإطارات السامية للدولة في التشريع الجزائري. *06(01)*. أدرار.